مشروع: تأثير النفط على الاقتصاد العالمي المخاطر السيادية، وأسواق رأس المال. كما يناقش ظاهرة «مرض الهولندي» والـ«لعنة الموارد» ويحلّل دور منظّمات مثل OPEC/OPEC+ والاضطرابات الجيوسياسية والانتقال الطاقي على المستقبل.

يجمع المشروع بين مراجعة أدبيّة، دلائل تجريبية من دراسات حديثة، المحتوى (أقسام المشروع) 1. 4. تأثيرات على المتغيرات الكليّة (النمو، التضخّم، تأثيرات مالية ومالية عمومية (عائدات، عجر/فائض الميزانية، CDS) دور منظّمات الإنتاج (OPEC/OPEC+) والتقلبات السعرية 8. الأصول، المحافظ) 9. الجيوسياسة والطاقة: نقاط ضعف البنية التحتية ومسارات الإمداد 10. التحوّل الطاقي وتأثيره على الطلب والاقتصادات النفطية 11. روسيا، النرويج) 12. السياسات المقترحة لإدارة الصدمات النفطية 13. الخلاصة والتوصيات 14. 15. قائمة مقترحة بالمراجعين/الخبراء 1 — المقدّمة فهو يغذّي قطاع النقل والصناعة والبتروكيماويات، تختلف آثارها بين الدول المصدّرة والمستوردة. من الأزمات الحادّة: صدمة 1973 (القيود النفطية)، تذبذبات التسعينات والألفية، وانخفاضات 2014–2016 (صعود النفط الصخري الأميركي)، ثم صدمات الطلب في 2020 أثناء جائحة كوفيد–19 وارتفاعات/توترات جيوسياسية حديثة تؤثر على أسعار برنت وWTI. هذه الحوادث وضّحت العلاقة الوثيقة بين الإمداد والتوترات السياسية والاقتصاد العالمي. 3 — قنوات التأثير (آليات) 1. ما يؤدي إلى زيادة التضخم العام عبر آليات تمرير الأسعار (pass-through). أبحاث متعددة وثّقت درجة تماثل هذه القناة بين الدول المتقدمة والنامية. 2. قناة الطلب والنمو: أسعار النفط تؤثر على القدرة الشرائية للاقتصاد الكلّي؛ 3. قناة المالية العامة: اعتماد الحكومات على عائدات النفط يجعل ميزانياتها حسّاسة لأسعار النفط، ما ينعكس على السيولة، الإنفاق والاستدانة. دراسات أظهرت علاقة واضحة بين صدمات النفط وزيادة مخاطر العجز/التخلف عن السداد في بعض الحالات. 4. قناة الصرف والأسواق المالية: صدمات النفط تؤثر على أسعار الصرف (تقدّر عملات مصدّرة النفط عادة) وعلى مؤشرات أسواق الأسهم والسندات والـ5 .CDS. قنوات هيكلية مؤسسية: اعتماد القطاعات، توظيف رأس المال، وتعزيز أو إضعاف مؤسسات الحكم تؤثر فيما يعرف بـ«لعنة الموارد». 4 — التأثير على المتغيرات الكليّة 4.1 الناتج الاقتصادي (النمو) ● في المدى القصير، ارتفاع أسعار النفط يرفع إيرادات الدول المصدّرة ويزيد الطلب المحلي فيها، بينما يقلّل النمو في الدول المستوردة خاصة إذا لم يكن لديها بدائل طاقية. 4.2 التضخّم والبطالة ● ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاعٍ في التضخّم عبر قنوات تكاليف الإنتاج والطاقة، وما يليه من سياسات نقدية شدّية قد تؤثر على التشغيل. دراسة IMF الحديثة وجدت أن صدمات ارتفاع النفط ترتبط بفقدان وظائف في الدول المستوردة خاصة في القطاعات كثيفة الطاقة. 5 — التأثيرات المالية والميزانيّة وسيادة الدين ● البلدان المعتمدة على صادرات النفط تواجه تقلباتٍ شديدة في الإيرادات، ممّا يحدّد استراتيجيات ادخار السياسات (صناديق ثروة سيادية، احتياطي نقدي)، أو قد يدفع للاقتراض. تقرير البنك الدولي والبحوث أظهرت أن صدمات النفط تؤدي إلى تقلبات في الـCDS ومخاطر السيادة. 6 — المرض الهولندي والـ«لعنة الموارد» الأدبيّة الطويلة تؤكد أن النتيجة تعتمد على جودة المؤسسات والحكم الرشيد. إدارة الإيرادات بحكمة، ● OPEC/OPEC+ ما زالت تلعب دورًا في ضبط الإمدادات والحدّ من التقلبات، تقارير ومنشورات تحليلية توضح أن سياسات الإمداد المشتركة ما زالت قادرة على التأثير في الأسعار لكن بقدر محدود ومتقلّب. 8 — النفط والأسواق المالية ● النفط هو أصل مالي يتداول في أسواق السلع والعقود الآجلة. تقلبات السعر تؤثر على محافظ الاستثمار والشركات النفطية وتؤدي إلى إعادة تقييم المخاطر. (أحداث حديثة وتغطيات إخبارية تُظهر مخاطر التصعيد على أسعار السوق). الاقتصادات التي تعتمد بكثافة على النفط تحتاج لخطط انتقالية (تنويع، (انظر نقاشات أكاديمية وتحليلات سياسية واقتصادية حول الطلب المستقبلي). 11 — دراسات حالة مختارة (موجز) ● روسيا: اقتصاد يعتمد بشدة على صادرات الطاقة؛ العقوبات والجغرافيا السياسية تبيّنان مخاطر الاعتماد الأحادي. تنويع الاقتصاد: استثمار الإيرادات النفطية في قطاعات منتجة ومستدامة. 3. 5. سياسات مالية ونقدية مرنة: آليات لاستيعاب صدمات العرض والطلب على السواء. تأمين إمدادات استراتيجية: مخزون احتياطي وطاقة احتياطية وخطط للطوارئ، ودبلوماسية طاقية مستمرة. تأثير النفط يختلف بحسب هيكل الاقتصاد وجودة المؤسسات؛

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي